

الفصل الرابع

قضية الوثائق السياسية المزورة

القيمة السياسية للوثائق التي تنسب إلى الشخصيات والسفارات - رأي في صرف النظر عن الوثيقتين المنسوبتين إلى النحاس باشا - أخذ صور من هاتين الوثيقتين - علوبة باشا يقتنع بصحة الوثيقتين - رأي في تقديم الوثائق إلى البرلمان وإلى الصحف - علوبة باشا يقترح عرضهما على الديوان الملكي للتأكد من صحتها - رئيس الديوان الملكي يتحقق من صحة الوثيقتين ويرى عرض الأمر على الملك - كبار شخصيات الحزب يصرون على كى أقابل رئيس الديوان الملكي - السعديون يشيرون على بمقابلة رئيس الديوان - حسن باشا يوسف يطلب مقابلتي - تفسير عبارات الوثيقتين - الحديث في شأن المفاوضات بين مصر وإنجلترا وعدم تقدمها - نفقات هذه المفاوضات ونفقات وفد مصر في الأمم المتحدة - الحديث يتناول استجواب مجلس الشيوخ - هل يفتح الباب بين المعارضة والقصر من جديد - استيلاء رجال الحكم على أموال بغير حق - موقف وزراء الأحرار الدستوريين - تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة وتدخل القصر فيها - دور البرلمان وكيف يجب أن يكون - حسن باشا يوسف يحتفظ بصورة الوثيقتين ثم يعيدهما إلى علوبة باشا بعد بضعة أسابيع وانتهاء أمرها - الصحف تنشر خبر المقابلة برغم الاتفاق على عدم إذاعته - استجوابي لوزير الخارجية في مجلس الشيوخ عن المحادثات المصرية البريطانية - النائب العام يحقق أمر الوثائق وتقديهما إلى القصر - العدالة أداة من أدوات النضال السياسي - صورة الوثيقتين وكيف وصلت إلى النحاس باشا - هل لكريم ثابت باشا دور في حصول النحاس باشا على صورة الوثيقتين - النائب العام لا يرى أن هناك ما يستدعي سؤال حسن باشا يوسف برغم أهمية دوره - هجرس بقر كتابة بصحة الوثائق - النيابة تهتدي إلى مصدر هذه الأوراق المزورة - النائب العام يصبر مع ذلك على سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب - ويطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهما - النائب العام يحظر النشر عن التحقيقات بعد أن نشرت عنها الحكومة ما تشاء - الصحف تتناول الأمر بعد رفع الحظر - الإجراءات التي صاحبت التحقيق ودلالاتها - هل يعنى المنصب الرسمي في مصر صاحبه من المثول أمام العدالة - النيابة تحفظ التحقيق بالنسبة لنا بعد أسابيع من انتهائه - ردنا في الصحف على هذا القرار والمطالبة برفع الأمر إلى القضاء .

ذات يوم من أوائل فبراير سنة ١٩٥١ اتصل بي حسن باشا عبد الوهاب في غرفة المعارضة بمجلس الشيوخ وأخبرني أن ضابطاً كبيراً بالمعاش زاره وأطلعته على صورة بالقلم الرصاص من خطاب أرسله النحاس باشا إلى المفوضية الروسية ، وأن هذا الضابط يستطيع أن يحضر أصل هذه الرسالة ليأخذ صورتها الفوتوغرافية إذا قدرت أنا أن لذلك فائدة

سياسية . وأجبتني أنى لا أثق بهؤلاء الأشخاص ولا بما يجيئون به ، وأن السيدة سنية قراة مرت بى فى منزلى غير مرة وأحضرت إلى ترجمة عربية على الآلة الكاتبة لما ذكرت أنه تقارير قدمت للمفوضيات الأجنبية أو أرسلت منها إلى وزارات خارجيتها ، فلم أجد فيها أكثر من ملاحظات قد يستفيد منها الإنسان ، ولكنها فائدة ضئيلة إلى حد لا يدعو إلى إنفاق أى مبلغ للحصول عليها . وأضفت أنه إذا كان للرسالة التى يتحدث عنها حسن باشا أية قيمة سياسية فسورتها لاشك عند الإنجليز ، فقلتم استعلاماتهم لا تخفى عنه من هذه الأمور خافية .

وأعاد حسن باشا على الكرة بعد أيام وجاءنى بصورة بالقلم الرصاص لهذه الرسالة التى بعث بها النحاس باشا إلى المفوضية الروسية يذكر فيها أنه قليل الرجاء فى الاتفاق مع الإنجليز ، وأنه متى تحقق من إخفاق المحادثات معهم تعاون مع السوفيت ، ويشكر فيه المفوضية على المعاونة المادية التى قدمتها للوفد ، أقوى هيئة شعبية فى البلاد . وأضاف حسن باشا : وماذا علينا إذا اطلعنا على أصل هذه الوثيقة أو صورتها الفوتوغرافية . إن المبلغ الذى يطلبه الضابط لقاء هذا العمل ليس جسيماً . وقد تفيد هذه الوثيقة . وكررت ترددى : فقال : إن الضابط كان يشغل قبلاً فى المخابرات السرية بالمخابرات الحربية ، ويمكن بذلك الاطمئنان إليه والثقة به . ولا ضير على كل حال من الحصول على الصورة الفوتوغرافية للوثيقة المذكورة . فإذا كانت ذات فائدة كلفت هذا الضابط بالحصول على وثائق أخرى وإلا دفعنا له بضعة جنيهات وشكرناه وانتهينا عند هذا الحد . وطلبت إلى ابن عم لى يتقن التصوير الفوتوغرافى أن ينقل صورة هذه الوثيقة فقال لى حسن باشا إن الضابط الذى سيحضرها لن يستطيع إبقاءها عنده أكثر من ساعتين يردها بعدها إلى المفوضية الروسية . وأتم ابن عمى هذه المهمة وأحضر لى الصورة السلبية للوثيقة وأربع صور إيجابية منها وأخبرنى فى نفس الوقت أن الضابط الذى أحضر له الوثيقة لا يوحى إلى نفسه بالثقة التى تجعله يطمئن إليه . وعلى ذلك رأيت أن أهمل الموضوع برغم ما رأيت من مطابقة الإمضاء الذى عليه لإمضاء مصطفى النحاس باشا ، وبرغم وجود تأشيرة عليه قبل إنها تأشيرة رئيس المحفوظات فى المفوضية الروسية .

وأفضيت إلى صديقى الدستورى أحمد على علوبة باشا وزير العدل السابق بما حدث وأطلعت على الوثيقة وذكرت له ما بدا لى من مطابقة توقيع النحاس باشا عليها لإمضائه التى أعرفها . واتصل علوبة باشا بحسن عبد الوهاب باشا فقدم إليه الضابط الذى جاء بالوثيقة

فناقشه في أمرها مناقشة محقق دقيق اشتغل بالمحاماة وكان مستشاراً بالاستئناف ثم مستشاراً بالنقض وعاد بعد ذلك فأخبرني بما دار وبأن هذا الضابط يدعى هجرس وأنه أكد صحة الوثيقة وكتب ورقة بإمضائه كفل فيها هذه الصحة ، وأنه أضاف إلى ذلك أن طلب إلى علوبة باشا أن يرسل هو أو من يثق به خطاباً إلى المفوضية الروسية ، وأنه كفيل بأن يحضر إليه أصل هذا الخطاب بعد ثلاثة أيام من إرساله . وأضاف علوبة باشا أن اقتناعه بصحة الوثيقة جعله لا يتردد في أن يدفع إلى هجرس خمسين جنباً تشجيعاً له كي يحضر غيرها من الوثائق .

وبعد أيام ذكر لي حسن باشا عبد الوهاب أن هجرس لديه وثيقة أخرى تؤيد الوثيقة الأولى وأنه مستعد لتقديمها لأخذ صورتها الفوتوغرافية ، وأن هذه الوثيقة ليست على الآلة الكاتبة كالوثيقة الأولى ، بل هي مكتوبة بخط محمود بك شوق ابن شقيقة النحاس باشا وسكرتير عام مجلس الوزراء ، وأن علوبة باشا طلب إلى حسن باشا عبد الوهاب فأخذت صورة هذه الوثيقة الفوتوغرافية كذلك . وقد كان عليها توقيع النحاس باشا كالوثيقة الأولى ، وتجرى بمعنى ما تجرى به تلك الوثيقة وتزيد عليه أن النحاس باشا يشعر بأن تعديلاً هاماً سيجرى في القيادة ، وأنه سيبدل جهده لمنع هذا التعديل قبل وقوعه .

تبادلت الرأي مع علوبة باشا في أمر هاتين الوثيقتين وكيفية الانتفاع بهما سياسياً . ورأيت أنا تقديمهما إلى البرلمان أو نشرهما في الصحف ، فاعترض علوبة باشا على هذا الرأي بأن الحكومة ستبادر إلى تكذيب الوثيقتين في نسبتهما لرئيس الوزراء ، ورأى أن يحمل هو الوثيقتين إلى حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكي بالنيابة للاستعانة به على مزيد من الثقة بصحتهما . ففي الديوان وثائق بتوقيع النحاس باشا يمكن المضاهاة عليها . ولم أعترض على هذا الرأي لما أعرف أنه بين علوبة باشا ورئيس الديوان بالنيابة من صلة وثيقة . وعاد إلى علوبة باشا بعد يومين أو ثلاثة أيام يخبرني أنه قابل حسن باشا وأطلعته على الوثيقة الأولى وأن رئيس الديوان بالنيابة أظهر من العناية بهذه الوثيقة وتقدير خطورتها الشيء الكثير ، وأنه قام بمضاهاة توقيع النحاس باشا عليها على أوراق عنده فإذا المطابقة بين التوقيعين تامة ، ولهذا رأى رئيس الديوان بالنيابة من واجبه أن يحيط جلالة الملك علماً بالأمر ليتخذ الإجراء الذي يراه .

وتقابل علوبة باشا وحسن باشا مرة أخرى . وإطلع رئيس الديوان على الوثيقة الثانية وأبدى من الاهتمام لها ما أبدى من الاهتمام للوثيقة الأولى ، وذكر لعلوبة باشا أن الأمر

من الخطورة حتى لقد يرى جلالة الملك أن يدعو إليه رئيس الحزب ، أو أن يكلف رئيس الديوان بمقابلتي إذا كان جلالته غائباً بالإسكندرية مثلاً . وأجابه علوبة باشا : وهلا أكفيكم أنا . فقال حسن باشا : إن الأمر أخطر من أن يضاف لشخص بعينه ، بل يجب أن يسند إلى حزب وأن يكون رئيس الحزب هو الصلة في شأنه بجلالة الملك ، وطلب إلى علوبة باشا أن أجري هذا التفكير وأن أقابل جلالة الملك أو رئيس الديوان فقلت له : « إذا دعاني جلالة الملك للتشرف بمقابلته كان واجبي أن أجيب هذه الدعوة . أما أن أذهب إلى رئيس الديوان فأقابله فذلك ما لا أقبله ، لأنني أشعر أن الغرض منه لن يكون خالصاً . إنني لم أقابل رئيس الديوان من قبل الاستجواب الخاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة ، ولم أقابل أحداً من رجال القصر منذ أقصيت عن رئاسة مجلس الشيوخ ، وأشعر أنهم يريدون اليوم بدعوتي للذهاب إلى القصر أنني أذعنت وخضعت ، وهذا ما لا سبيل إليه .

رأى علوبة باشا إصراري ورأى فيما بينه وبين نفسه أنه تشبث لا موجب له . وإنما دلتني على ذلك أنه ذكر لي في سياق الحديث عن مقابلاته مع حسن باشا يوسف أنهما اتفقا على ألا يعلم بمقابلتهما وما دار فيها أحد غيري . وطلب المقابلة بعض ما دار في هذه المقابلات ولعله من أهمها . مع ذلك جاءني حسن باشا عبد الوهاب بعد أسبوع أو نحوه يسألني عن السبب في تشبثي بعدم مقابلة حسن باشا يوسف ، ويذكر لي أن هذه المقابلة قد يترتب عليها للحزب وللبلاد خير كثير . وبعد أيام جاءني دسوقي باشا بأبازة يكرر على مثل هذا القول ، ويحاول بكل الوسائل إقناعي للعدول عن رأيي . وتكرر الكلام من جانب الإخوان الثلاثة على نحو شعرت بأنهم يحسبون أن تمسكي برأي فيه من الإضرار بالحزب ما يلقى على تبة لا قبل لرئيس حزب بحملها .

عدت أفكر في الأمر ، ثم ذكرت لإخواني أن اتصالي بالقصر لن يلبث أن يعرف ، وقد تشير إليه الصحف فيخلق ذلك بيننا وبين زملائنا في المعارضة ، وبيننا وبين السعديين خاصة ، جواً لا يعاون على تضامن المعارضة التضامن الواجب لمقاومة طغيان الحكومة وبطشها . وكان جوابه : وهل عبأ بنا السعديون يوماً ؟ أو لم يحاولوا القضاء علينا ونحن شركاءهم في الحكم ؟ فما بالنا نحصر على رضائهم كل هذا الحرص . قلت : إذن فلا تستشر زعيمهم إبراهيم باشا عبد الهادي ، فإذا وافق على أن أقابل حسن باشا يوسف فلن أقابله إلا إذا خاطبني شخصياً بطلب هذه المقابلة .

وأقرني إخواني ، وتحدثت مع إبراهيم باشا وشرحت له الأمر كله ، فكانت مشورته ألا أتردد في مقابلة حسن باشا ، وذكرت ذلك لعلوبة باشا ودسوق أباظة باشا ، وأعدت عليهم أنني لم أقابل حسن باشا إلا إذا خاطبني هو بنفسه في ذلك . فليس يكفيني أن يبلغني أحدهم رغبته لأخف إلى هذه المقابلة . وأضفت : « إنني سأصارحه برأى في سياسة القصر إذا هو حدثني في السياسة » .

وعدت إلى منزلي . وإنني لأتناول طعام الغداء إذ دق التليفون فجاء إلى به وقيل لي إنه حسن باشا يوسف . فلما خاطبته قال لي إنه ينتظرني بعابدين الساعة السابعة مساء . وذهبت إلى موعدي ومعى الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ، وكان علوبة باشا قد ردهما إلى . فلما تبادلنا التحية وضعتهما على منضدة بيننا وقلت له : هاتان هما الوثيقتان ، وليس لي من العلم بأمرهما إلا ما ذكره لك علوبة باشا . فأخذهما واحدة بعد الأخرى وجعل يعيد تلاوتهما ويسألني عن المقصود بعبارات وردت فيهما . من ذلك إشارة الوثيقة الأولى المكتوبة بالآلة الكاتبة إلى المعاونة المادية التي بذلها الروس للوفد . ومنه تغيير القيادة المشار إليه في الوثيقة الثانية . وكان جوابي . . أتم هنا في القصر أقدر مني على معرفة المقصود ، فأمر الحكم تمر بكم وتقع بإشرافكم ولا يخفى شيء منها عليكم . أما أنا فلا أعرف من ذلك شيئاً إلا ما نشرته الصحف أو اتصل بي بوصف كوني زعيماً للمعارضة بمجلس الشيوخ . ولم يبد حسن باشا ما يدل على شكه في صحة الوثيقتين بأية صورة من صور الشك ، فقد كان يتحدث عنهما حديث المطمئن إلى صحتها بعد أن قام مع علوبة باشا في المقابلتين اللتين تمتا بينهما بشأنهما بمضاهاة التوقعات الواردة على الوثيقتين بالأوراق الرسمية الموجودة في الديوان ، والممهورة بإمضاء النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا .

ورأى حسن باشا يوسف أن لا فائدة ترجى من المناقشة في عبارات الوثيقتين وما تنطوي عليه من قصد ، ورأيت أن أعدل بالحديث إلى غير هذه الناحية فسألته عن المفاوضات الجارية بين وزير الخارجية المصرية والحكومة البريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية مصر ووحدة مصر والسودان . واغتنبط هو لهذا التحول في الحديث وقال :

- لم تتقدم هذه المحادثات خطوة . فصلاح الدين بك لم يكن يصنع كلما التقي بمستر بيغن أكثر من أن يلقي خطاباً يشرح فيه وجهة النظر المصرية في الجلاء والوحدة ، ولا يتقدم في المناقشة إلى ما وراء ذلك . فإذا التقي الرجلان بعد يوم أو يومين عاد صلاح الدين بك فآلتي بالخطاب نفسه كرة أخرى . وأبدى مستر بيغن ما لديه من اعتراضات . ذلك

ما تشهد به محاضر المحادثات الموجودة عندنا في السراى . وسيبقى الأمر على ذلك إلى أكتوبر أو نوفمبر المقبل ، وبعدهما ينتقل الحديث من الجلاء وتثبيت إنجلترا ببقاء قواتها على قناة السويس ما بقيت الأزمة الدولية الحاضرة إلى مسألة السودان . وفيما حدث من مفاوضات إلى اليوم أنفق وزير خارجيتنا في أثناء مقامه بأمريكا وإنجلترا وفرنسا مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات ، غير خمس وسبعين ألفاً اعتمدت لوفد الأمم المتحدة الذى كان صلاح الدين بك يتولى رياسته .

وأظهرت دهشتى لدى سماع هذه الأرقام العجيبة التى لم يعرف لها من قبل مثيل وقلت : وفيما أنفق هذا المبلغ الجسيم ؟ قال : للدعاية فيما يقولون . ربع مليون من الجنيهات ينفق بغير نتيجة . ولما عرفت ذلك قلت لزكى بك عبد المتعال إن ما حدث يدعوه للاستقالة من وزارة المالية . لكن زكى بك لم يسمع يومئذ لمشورتى ، وبقي وزيراً للمالية حتى انتهز خصومه في الوزارة فرصة إخراجهم وإخراجهم منها .

قلت : وعلى هذا النحو يجرى الحكم في مصر اليوم . وكان جواب حسن باشا . . وما عسانا أن نصنع ، الحكم سيئ ، والمعارضة أقفلت الباب بيننا وبينها ، والبلد في هذا الموقف ينتظر .

قلت : المعارضة هي التى أقفلت الباب بينكم وبينها ! أم أنتم الذين ضربتم الباب بعنف في وجه المعارضة حين أصدرتم مراسيم ١٧ يونيو الماضى .

قال : المعارضة هي التى أقفلت الباب بالاستجواب ، إذ تعرضت فيه لرجل من رجال الملك .

قلت : أتريد أن تقول إن كريم ثابت رجل الملك أكثر منى أو من أى مصرى . فأتفق هنيهة لدى سماعه هذه العبارة ، ثم قال :

- إن الواجب يقتضى إبلاغ جلالة الملك كل مأخذ على الذين يتصلون به اتصالاً مباشراً قبل اتخاذ أى إجراء آخر ليرى في الأمر رأيه .

قلت : هذا صحيح وهو بعض ما تقضى به المجاملة الواجبة . ولكنه لا ينطبق البتة على ما حدث ثم أدى إلى الاستجواب . فالاستجواب قد تناول واقعة أو وقائع كانت معروفة عندكم تمام المعرفة . تناول استيلاء كريم ثابت باشا على خمسة آلاف جنيه بشيك حرره النقيب باشا من أموال جمعية الموساة . وهذه الواقعة قد أثبتها محمود بك محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة يومئذ في تقرير الديوان ، فعلمت الوزارة بإثباتها ، فطلبت إليه

رفعها فلم يقبل ، فأبلغ الأمر إليك ، فتقابلت أنت مع محمود بك مرتين وأبلغته في ثانيتهما أن جلالة الملك لا يرى بأساً ببقاء هذه الواقعة في تقريره ، ثم كان أن استقال محمود بك من رئاسة الديوان حين رأى أن بقاءه في هذا المنصب غير مرغوب فيه . ومن بعد ذلك تقدم سؤال إلى مجلس الشيوخ في الموضوع قبل أن يقدم الاستجواب . مع هذا كله لم يتخذ أى إجراء .

هنا أطرق حسن باشا هنية ثم قال : كل هذا صحيح . وبعد هنية أردف :

- وهل الخمسة آلاف جنيه هي كل ما أخذ من الأموال العامة بغير حق .
دل الحديث من بعد على أن حسن باشا لم يقصد أن كريم ثابت باشا استولى على أموال أخرى بل كان يقصد إلى أن غيره استغل مركزه كذلك بغير حق . لكننى لم ألبث حين سمعت اعتراضه أن أجبت :

- كلا . ليست الخمسة آلاف شيئاً مذكوراً بالقياس إلى غيرها ، فقد أخبرنى المرحوم إسماعيل صدق باشا قبل سفره الأخير إلى أوروبا ، وكان قد جاء إلى رئاسة المجلس يحدثنى في أمر استقالته من عضوية الشيوخ ، أن كريم باشا استولى على خمسة وسبعين ألفاً من الجنيهاً من اليهود الذين اعتقلوا أو وضعت أموالهم تحت الحراسة في أثناء حرب فلسطين للإفراج عنهم أو رفع الحراسة عن أموالهم . وقد علق صدق باشا على كلامه هذا بقوله .
وها أنت ذا تشتغل بالسياسة المصرية من ثلاثين سنة ولم تحصل على ثلث هذا المبلغ أو رבעه أو أقل من ذلك . وأجبت أنا يومئذ : وأنا راض عن عملى السياسى والحمد لله .
وأضفت إلى ما سبق أن خمسة الآلاف قام الدليل على استيلاء كريم ثابت باشا عليها أما ما ذكره صدق باشا فلم يقم عليه دليل حاسم إلا ما ذكره من أن حرم كريم باشا اشترت أرض قضاء إلى جانبه وكتبت إلى دولته أنها دفعت فيها أربعين ألفاً من الجنيهاً ، ورغبت إليه ألا يطلب أخذها بالشفعة .

ورأى حسن باشا أننى اتجهت في إجابتى عن سؤاله غير الوجهة التى أرادها فقال :

- وهل كريم باشا هو وحده الذى استولى على أموال بغير حق . .
وأجبت : كلا . وأنا أعلم وأنت تعلم أن كثيرين من وزراء هذا العهد ومن أنصاره قد استولوا في صفقات القطن وفي الاستيراد والتصدير وفي غير ذلك على أموال طائلة بغير حق .

قال : وفي وزاراتكم أنتم . ألم يحدث فيها مثل ذلك !
فأجبت : لم تكن للأحرار الدستوريين وزارة منذ استقالت وزارة محمد باشا محمود عام ١٩٣٩ . أما اشتراكنا في الوزارات التي أتت بعد ذلك فلم يتح لنا المشاركة في هذا النوع من الشئون العامة ، ولا يسأل الأحرار الدستوريون فيها إلا عن الوزارات التي يتولوها وعما أقره مجلس الوزراء .

قال : وعبد المجيد باشا إبراهيم صالح ، وأحمد باشا عبد الغفار . .
وسارعت إلى إجابته : أنا لا أعرف عن عبد المجيد باشا إبراهيم إلا مسألة زاما . وهذه مسألة تولت النيابة تحقيقها وقد حدثت قبل أن يكون عبد المجيد باشا وزيراً . وقد طلب إلى عبد المجيد باشا وإلى غيره ممن كانوا معه في مجلس إدارة الشركة المذكورة أن يدفعوا مبالغ اعتبرتهم النيابة مسئولين عنها فدفع كما دفعوا ، ثم استقال عبد المجيد باشا ، وقد كانت استقالته على غير رأئي ، إذ أشرت عليه بالألا يستقيل ، فعشى بطش الحكم به بعد إقالته . أما أحمد باشا عبد الغفار فقد أشرت عليه بعد أن نشر مصطفى بك فودة مقالاته بأن يبلغ النيابة ، وقلت له : إذا رأيت في تصرفك ما يخالف المألوف فالخير في أن تستقيل . وقد أبلغ النيابة وأبلغ النقراشي باشا إذ ذاك أنه يرى أن يستقيل ، فلم يوافق النقراشي باشا وحرص على بقاءه في الوزارة .

قال حسن باشا وكأنه يقاطعني :

- بل نحن الذين حمينا أحمد باشا عبد الغفار . السراي هي التي حمته ، وهي التي حرصت على بقاءه في الوزارة .

وأجبت : ذلك ما لم أكن أعلمه . وإذا كنت بهذا القول تريد أن أحمد باشا كانت عليه مسئولية ، وأنكم برغم ذلك حميتموه وأعفيتموه من نتائج هذه المسئولية فذلك شأن آخر . قال : ولكن هذا هو الذي حدث .

قلت : وهذا هو الفرق بيني وبينكم . أنا طلبت إليه إذا رأى أنه يخالف العرف المألوف أن يستقيل . وأنت تقول إنه خالف وأنكم مع ذلك حميتموه !
قال : على كل حال ذلك هو الذي حدث .

قلت : وعلى كل حال فما تقول إنه حدث إذ ذاك لا يبلغ أن يكون قطرة من بحر فيما هو حادث اليوم من تلاعب في الحكم وفي الاستيراد والتصدير وفي المحاباة والمحسوبية وفي كل شئون الدولة من استغلال للنفوذ بكل صوره وألوانه .

قلت : وما عسانا نستطيع أن نصنع . . إننا لا نستطيع شيئاً .

قلت : لما حدثت مناقصة مزرعة الجبل الأصفر في سنة ١٩٣٨ ، وحين كان رشوان باشا محفوظ وزيراً للزراعة ، رأى الملك فاروق أن ما حدث لا يتفق مع نزاهة الحكم . ومع أن رشوان باشا لم تكن له شخصياً أية فائدة مما حدث فقد أبلغ جلالته محمد باشا محمود أن الخير في أن يستقيل وزير الزراعة سموً بنزاهة الحكم أن ترقى إليها شبهة ولو كانت باطلة . وقد اغتبط الناس يومئذ بهذه المشورة الملكية لأنهم كانوا ولا يزالون يريدون أن يكون جلالة الملك دائماً في مصر وخارج مصر ، النبراس المضيء والنجم الساطع الذي يتطلع الكل إليه ويرى في حكمته ما يطمئن معه إلى مصير البلاد في الداخل والخارج . واستقال رشوان باشا وتولى غيره وزارة الزراعة . مع ذلك جرى تحقيق دقيق في الأمر استمر زمناً غير قصير . فأى جديد حدث حتى تغير الذي كان بالأمر والسلطات التي تشرف على الحكم هي هي لم تتغير .

قال : ألم أقل لك يوم التقينا في نيويورك في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧ إن أمورنا في مصر قلّ الرجاء فيها .

قلت : لعلك لم تنس ما كان يدرس لنا في الحساب حين كنا تلاميذ في المدارس الابتدائية . كانت إحدى المسائل التي تطرح علينا أن فرداً كان يتسلق خشبة طويها كذا . وأنه كان يقفز عدد كذا قفزات في الساعة ، وفي كل قفزة يرتفع ثلاثة أقدام ثم يتحرك إلى أسفل قدمين . فإذا كان قد بلغ أعلى الخشبة بعد كذا من الدقائق فما طول الخشبة . هذه المسألة الحسابية التي كنا نعرفها أطفالاً تنطبق اليوم على السياسة المصرية أكثر مما كانت تنطبق على ذلك الفرد . فنحن في مصر الآن نقفز ثلاث خطوات في سبيل التقدم ثم نرتد إلى الوراء عشرين خطوة . ولو أن المشرفين على شئوننا العامة وجدوا من رقابة الرأي العام ومن رقابة من يملك الإشراف على تصرفاتهم ما لا يغريهم باستغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة لكان شأننا غير هذا الشأن ، وحالنا غير هذه الحال .

قال : أؤكد لك أنني لو كنت أملك بضعة أفدنة أطمئن بها إلى حياتي لآثرت الانسحاب إليها وترك مناصي .

قلت : الحمد لله أن لي أفدنة ليست كثيرة ولكنها تكفي لأعيش أنا وأولادي من غلتها ، ولذلك أستطيع أن أتابع عملي في الحياة السياسية لما أرى فيه مصلحة البلاد . قال : وهلا تزال ترى أن الاستجواب كان في محله !

قلت : ليس من شأن رئيس المجلس أن يحكم على استجواب إن كان في محله أو لم يكن ، بل المجلس هو المختص بالفصل في ذلك بعد مناقشة الاستجواب . ومع ذلك ماذا كان في الاستجواب ؟ لم يكن فيه إلى جانب مسألة كريم ثابت والخمسة آلاف جنيه غير فضائح الجيش . فضائح الجيش حققها النائب العام ورفع أمرها إلى القضاء ليفصل فيها . وذلك ما يسوغ الذى حدث بشأنها في الاستجواب كل مسوغ .

قال : فضائح الجيش وتحقيق النائب العام . بكرة تشوف . (غدا ترى) .

قلت : على أية حال هذا الذى حدث يسوغ الاستجواب ويجعل للحياة النيابية في مصر ما يبررها . .

قال : ألسنت أنت الذى قلت إن الحياة النيابية في مصر مسرحية من بدء الانتخابات إلى كل ما يجرى في البرلمان !

قلت : نعم . أنا الذى قلت لك ذلك . وهو صحيح ولازلت مقتنعا به . لكنى رأيت وأرى أن هذه المسرحية يجب أن تصبح يوماً حقيقة واقعة ، ويجب أن نعاون جميعاً على ذلك حتى يألف الرأى العام المصرى الحكم البرلمانى ويدرك معناه . ولا يكون ذلك ومجلسا البرلمان لا عمل لهما إلا الموافقة على ما تقدم به الحكومة من تشريعات والانتقال إلى جدول الأعمال في الاستجابات ، والاستجابة إلى السلم وغير السلم من مطالب النواب والشيوخ في الوزارات . وإنما يكون ذلك بأن يثبت البرلمان وجوده الحين بعد الحين على نحو ما فعل في هذا الاستجواب الخاص بأموال الموساة وبفضائح الجيش .

قال : أتحسب أن البرلمان يستطيع في الوقت الحاضر وبالصورة التى تراها أن يوجه الرأى العام على النحو الذى تذكره .

قلت : لعلك تشعر معى بأن ما يحدث في البرلمان من نشاط يظهر له صدق قوى في الخارج . ربما لا يتجاوز هذا الصدى دائرة محدودة في انتشاره . لكن علينا أن نشجع مصدر الصدى حتى يكون البرلمان في يوم قريب أداة توجيه صالحة للحكم . وإنما يكون تشجيع البرلمان بأن يشعر الكل أن ما يجرى فيه لا يذهب صرخة في واد ، وبالأحرى لا يكون محل مؤاخذة للأعضاء الذين يبدو من نشاطهم ما يثير هذا الصدى .

قال : لا تحسب إصلاح الأمور في مصر يسيراً . لقد تحدثنا الآن عن كثير من شؤون البلاد الداخلية والخارجية . وقد ذكرت أنت أن هذه الشؤون ترتد ارتداداً مضطرباً إلى الوراء . وما ذكرته من ذلك يشهد بصحة ما قلته لك بنيويورك في سنة ١٩٤٧ أن أمر

مصر ميؤوس منه . قال هذه العبارة الأخيرة بالإنجليزية هكذا

The case of Egypt is a hopeless case

وأجبتة : البركة فيكم .

فقال : أى أننا نحن المسئولون عن هذه الحال .

قلت : أنا لم أقل إلا أن البركة فيكم . فإذا فسرتها أنت على هذا النحو فتبعة التفسير عليك . وابتسمنا ، ورأيت أن الحديث طال ، وأنتى نفضت ما فى جمعيتى وأديت واجبى فى تصوير الحال ، واعتذرت أن أضعت من وقته ما أضعت واستأذنته فى الانصراف ، فصاحبنى إلى مصعد القصر واستمر حديثنا ونحن فى طريقنا إليه فلما بلغناه ، كررت عبارتى الأخيرة . البركة فيكم ، ثم ذكرت أنتى تركت الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين فى مكتبه فقال : « هما فى الحفظ والصون » .

وعدت إلى منزلى ، وفى الغد التقيت بدسوق أباطة باشا وأحمد على علوبة باشا وقصصت عليهما الحديث فقالا حسناً فعلت إذ نبهت إلى ما يجب التنبيه إليه . واعتقدت أن المسألة انتهت عند هذا الحد .

وفى الأسبوع الأخير من شهر مارس سافرت إلى أوروبا لأحضر اجتماع لجان الاتحاد البرلمانى الدولى ومجلس الاتحاد ، وكان مقرراً عقدهما بموناكو . وبعد انتهاء أعمال اللجان والمجلس سافرت إلى برن بسويسرا ثم إلى باريس وعدت إلى مصر فى منتصف أبريل . فلما التقيت بعلوبة باشا أبلغنى أن حسن باشا يوسف اتصل به فى أثناء سفرى وذكر له أنه تحقق من أن الخط المنسوب إلى محمود بك شوقى ، الذى كتبت به الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك ، وأنه لذلك يشك فى صحة الوثيقتين ولهذا أعاد الوثيقتين إلى علوبة باشا بعد أن بقيتا عنده ، منذ تركتهما أنا بمكتبه فى القصر ، بضعة أسابيع . ولم أعر الخبر من العناية إلا ما يستحقه ، وقلت لعلوبة باشا : هذه مسألة فرغ منها نهائياً . ولم أفكر فى أمر الوثيقتين من بعد . لكن بعض الصحف نشرت ، قبيل سفرى لحضور اجتماع موناكو للاتحاد البرلمانى الدولى ، إننى قابلت حسن باشا يوسف ، ولما كانت مثل هذه المقابلة محل تساؤل من كثيرين لأن حجاباً حدث بين المعارضة والقصر منذ مراسم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، ثم ازداد كثافة حين بعثت المعارضة بكتابها إلى جلالة الملك فى أكتوبر من تلك السنة تحتج فيه على تصرفات الوزارة القائمة ، لهذا رأيتنى فى حل بعد هذا النشر فى الصحف من أن أذكر السبب الذى أدى للمقابلة ،

وترددى فيها ، واستشارتى إبراهيم عبد الهادى باشا ، وما دار من حديث بينى وبين رئيس الديوان بالنيابة ، وما كنت لأفضى بشيء من هذا كله لولا النشر فى الصحف . فقد اتفق حسن باشا يوسف وعلوبة باشا على ألا تخرج المسألة من بينهما إلا لى أنا ، وألا أذكر أنا عنها شيئاً لأحد . وكانت المقابلة بعد هذا الذى اتفق على عدم إذاعته . فلما أذيع نبؤها لم يكن بد من أن أقص كل ما حدث على كل رجل فى المعارضة سألنى عنها .

ولقد حدث بعد سفرى إلى أوروبا مباشرة أن أثير فى مجلس الشيوخ استجواب كنت قد قدمته إلى المجلس عن المحادثات بين وزير الخارجية المصرية ووزير الخارجية البريطانية ، وكان قد تأجل غير مرة إجابة لطلب الوزير . فلما شرحت الاستجواب ذكرت فيه أن وزير الخارجية أنفق فى الدعاية للمسألة المصرية فى أثناء وجوده بأمرىكا رئيساً لوفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وفى أثناء مقامه بأوروبا فى لندن وباريس ومحادثات مستر بيغن وزير الخارجية البريطانية مبلغ مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات إذا أضيفت إلى ما أنفقته وفد الأمم المتحدة وقدره خمسة وسبعون ألفاً بلغت ربع مليون من الجنيهات وتلك هى الواقعة التى قصها على حسن باشا وذكر معها أنه أشار على الدكتور زكى بك عبد المتعال أن يستقيل بسببها فلم يقبل . على أننى حين ذكرت القصة بمجلس الشيوخ لم أنسبها إلى حسن باشا ولا إلى شخص معين ، بل ذكرت أنها رويت لى ، وأن العهدة فيها على الراوى . فلما رد وزير الخارجية على استجوابى كذب هذه الواقعة وذكر أنه لم ينفق فيما خلا الخمسة والسبعين ألفاً التى اعتمدت لوفد الأمم المتحدة ، غير عشرة آلاف من الجنيهات .

وقد أثار تكذيبه هذا ضجة فى المجلس كنت قديراً على القضاء عليها بذكر المصدر الذى استقيت منه الخبر ، وذكر اسم حسن باشا يوسف . لكننى لم أفعل إثارة منى للمحافظة على سرية الحديث الذى دار بيننا عن أن تلوكة الألسن .

انقضت أسابيع من عودتى لأوروبا لم يحد فيها جديد فى أمر الوثائق التى قيل إنها غير صحيحة ، ولا فى أمر الحديث الذى دار بينى وبين حسن باشا يوسف ، واقتنعت كذلك بأن المسألة طويت إلى غير عودة .

وإنى لنى مترلي يوماً إذ تحدث إلى عبد الرحيم بك غنيم النائب العام تليفونياً وأخبرنى أنه يريد زيارتى . ودهشت وأخذت أسائل نفسى عن سبب هذه الزيارة . ولم يدربخاطرى قط أنها تتعلق بموضوع الوثيقتين . فقد نسيت هذا الموضوع واعتقدت أنه

دفن نهائياً إلى غير بعث .

نزلت إلى غرفة الاستقبال في الموعد الذى اتفقنا على حضور النائب العام فيه . وحضر وتبادلنا التحية وجلسنا فأخبرنى أنه تقدم إليه بلاغ من مصطفى النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج وزير البلديات يذكران فيه قصة الوثيقتين وأنهما مزورتان ، وأنهما قدمتا إلى الديوان الملكى فأضيفت بذلك إلى جريمة التزوير جريمة استعمال أوراق مزورة . فرويت له القصة من أولها ، حين جاءنى حسن باشا عبد الوهاب وذكر لى أمر الضابط الذى يستطيع إحضار هذه الوثائق . وما دار بيننا من حديث وما كان من أمر علوبة باشا ومقابلته حسن باشا يوسف ومضاهاتهما الورقتين على أوراق بالقصر ، وحرص حسن باشا على مقابلتى أنا ، لكننى لم أرو من الحديث الذى دار بينى وبين حسن باشا إلا ما تعلق بأمر الوثيقتين ، فلم أذكر شيئاً مما ذكره عن المفاوضات وعن الاستجواب وعن فساد الحكم وعن كل ما قصصه فى هذا الفصل . وختمت حديثى بأن حسن باشا رد الورقتين إلى علوبة باشا وأخبره أنه تأكد من أن خط الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك شوقى ، وأنا اعتبرنا المسألة منتهية عند ذلك .

أتممت حديثى فسألنى عبد الرحيم بك : ألدبك مانع من تدوين أقوالك هذه فى المحضر الذى أدلى فيه النحاس باشا وإبراهيم بك فرج بأقوالهما ؟ قلت : كلا . لا مانع عندى . قال : كاتب النيابة فى السيارة ومعه المحضر ، فهل تسمح بدعوته ؟

استدعينا الكاتب فجاء ومعه المحضر فأطلعنى النائب العام على البلاغ المقدم من النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج ثم طلب إلى إملاء ما ذكرته له ، فانتقلنا إلى غرفة مكبى ليكون سكرتير النيابة مستريحاً فى عمله . فأملت فى المحضر كل ما لى من معلومات فى الموضوع وأضفت إلى الإملاء أن أخرجت من مكبى الصورة الفوتوغرافية للوثيقة الأولى المكتوبة على الآلة الكاتبة ، والصورة السلبية للوثيقة الثانية التى قيل إن صليها بخط محمود بك شوقى لأننى لم تكن لدى منها صورة إيجابية . وأعتقدت بعد الإفضاء بكل ما عندى أن النائب العام سيأمر الكاتب بأن يطوى محضره وسيعتبر الحادث من جهتى منتهياً . فما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلقى ، أن يرى النائب العام فى أقوالى غير الصورة الواضحة للحقيقة الناصعة . وما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلقى أن تتخذ العدالة أداة من أدوات النضال السياسى أو أن تها لها أسباب مصطنعة تمكنها من أن تكون هذه الأداة .

لكننى تبينت بعد قليل أننى مبالغ فى حسن الظن . وقد رأيت النائب العام يوجه

إلى أسئلة يريد بها أن يقول إن الظواهر أمامه تدله على أنني أعلم ، أو أنني كان واجباً على أن أتبين في غير عناء ، أن الوثيقتين مزورتان ، وأنتى لذلك شاركت في استعمالهما بتقديمهما إلى رئيس الديوان بالنيابة وأنا أعلم بتزويرهما . وقد تولتني لهذه الأسئلة دهشة أشد الدهشة . وقد قلت له وأثبت في محضره أنني كنت ولا أزال أرجح صحة هذه الوثائق ، وأن حسن باشا يوسف ضاها توقيع النحاس باشا وإبراهيم بك فرج على ما عنده من أوراق رسمية ، وذلك بحضور علوية باشا ، فدلتهما المضاهاة على تمام الشبه بين التوقيعات على الوثيقتين وما ضاهاها عليه من أوراق رسمية ، فكان واجب النائب العام أن يتخذ هذه الأقوال التي أدليت بها حجة مسلمة وأن يتجه بالتحقيق وجهة أخرى إن شاء . فما كان لمن له مثل ماضى ومثل مكانتى أن يقول غير الحق . لذلك استهجنتم تصرف النائب العام حين بدأ يوجه إلى أسئلة فيها معنى الريبة في أنني أعلم أن الوثائق غير صحيحة ، وأظهرت له هذا الاستهجان واضحاً ، قلت له : وهل تتصور أنت أنني أستعمل أو أشير باستعمال ورقة أعلم أنها مزورة ؟ هذا بطبعه غير معقول . فلم يجب على هذا الاعتراض بأكثر من قوله : إن واجبي يقتضيني أن أحقق كل نقطة تعرض أمامي . ولم أر أن أناقشه في هذا الاتجاه العجيب ، لأننى شعرت أنه أحد رجلين : رجل مغلوب على أمره فلا حيلة له في أن يسلك هذا المسلك مع ادعاء أنه يؤدي ما يعتقد أنه واجبه محافظة على كرامته وكرامة منصبه ، أو رجل لا يعرف واجب التحقيق وواجب المحقق . ولا فائدة في الحالين من مناقشته . وجال بخاطري أن أرفض الإجابة عن أسئلته ، ثم رأيت الرفض يقوى حجته في ضرورة سؤالي ، فجاريته ولم أترك سؤالاً وجهه إلا أجبت عنه وإن بلغ من الإغراب حداً لا أحب أن أصفه .

وزاد في دهشتي أنه طلب إلى الكاتب فأخرج من ملف البلاغ المقدم من النحاس باشا وإبراهيم بك فرج صورة فوتوغرافية للوثيقتين اللتين يجري التحقيق بشأنهما وأطلعني عليهما . من أين حصل المبلغان على هاتين الصورتين ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : فإما أن يكون الشخص الذى أحضر إلينا هذه الوثائق قد صنع مثل هذا الصنيع مع النحاس باشا ، وإما أن تكون الصورتان قد أخذتا من الصورتين اللتين تركتهما في مكتب حسن باشا يوسف يوم قابلته . واستبعدت أنا الفرض الأول ، لأنه لا يؤدي إلى علم النحاس باشا بأن علوية باشا أو بأننى قابلت حسن باشا يوسف وتحدثت معه في أمر الوثيقتين . لم يبق إذن إلا الفرض الثانى ، وهو أن يكون حسن باشا قد سمح بأخذ صور فوتوغرافية من الصور

التي تركتهما له وقال لى إنهما « فى الحفظ والصون » . وهذا هو الفرض الذى أكدته وأثبتته فى محضر النيابة . ولكنى تساءلت مع ذلك . كيف سوغ رئيس الديوان لنفسه أن يفعل هذه الفعلة وهو الذى طلب ألا يتجاوز الحديث فى هذا الأمر ثلاثة رجال . . هو وعلوبة باشا وأنا . لهذا دهشت . لكن خفف من دهشتى أنه رجل يعمل لحساب غيره ، فإذا أمر وجب عليه أن ينفذ الأمر .

وإذا كان حسن باشا يوسف قد سمح بأخذ الصورتين اللتين أرفقتا ببلاغ النحاس باشا فمن الذى أوصل هاتين الصورتين إلى النحاس باشا ليقدمهما مع بلاغه ؟ فقد ذكرت الصحف بعد حين أن النحاس باشا كان يوماً فى حضرة جلالة الملك ، وأن كريم ثابت باشا المستشار الصحفى للديوان الملكى ، حمل مظروفاً إلى جلالاته فسلمه الملك إلى النحاس باشا وأن صورتا الوثيقتين كانتا فيه ثم صدر بلاغ رسمى بتكذيب هذه الواقعة ، ثم لم تسأل النيابة الصحف التى نشرتها عن الدليل عن صحتها .

استمر النائب العام يسألنى وأنا أجيبه ساعتين ونصف الساعة ، ثم إنه أقفل محضره وسألنى إن كنت أريد أن أقرأه قبل أن أوقعه فلم أرد أن أحمل نفسى هذا العناء اطمئناناً منى إلى ذمة الكاتب . ووقعت المحضر فلما آن للنائب العام أن ينصرف قلت له : كان الله فى عونك . وأجابنى : بل كان فى عونكم أنتم .

وقبل الظهر من غد ذلك اليوم خاطبنى النائب العام تليفونياً بأنهم أحضروا « هجرس » الذى ذكرت كنيته فى التحقيق ، وأنه سيسأله فى الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر ، وسألنى إن كنت أريد أن أحضر سؤاله ، فأجبت بآن هذا الموعد لا يوافقنى ، وأنتى لا يهمنى أن أسمع ما يقوله هجرس لأننى لم أراه قط ، واتفقنا على أن أذهب إليه بدار النيابة فى الساعة السابعة من المساء . فلما دخلت عليه أخبرنى أنه سأل « هجرس » ، وأن « هجرس » اعترف بأنه لم يقابلنى ، وذكر الوقائع التى ذكرتها وأضاف إليها أنه أخذ مبلغاً من علوبة باشا ، وروى أموراً أخرى لا تتصل بى . وأراد النائب العام أن يسوغ إزعاجه إياى ودعوته لى على الرغم من أن أقوال هجرس ليس فيها ما يقتضى هذه الدعوة ، فسألنى عما إذا كانت الوثائق التى اطلع عليها حسن باشا يوسف عندى ، فقلت له : لقد ذكرت لك أنها ردت الى علوبة باشا ولا تزال عنده ، فرجائى فى أن أحاطب علوبة باشا تليفونياً من مكتبه ليرسلها مع سائق سيارة النائب العام الذى سيذهب ومعه بطاقة منى وخاطبت علوبة باشا وجاء السائق بالصور الفوتوغرافية للوثائق فأودعت فى التحقيق ، كما أودع إقرار كتابى

بخط هجرس وتوقيعه يؤكد صحة الوثائق وأن أصلها موجود في المفوضية الروسية .
 اعترف هجرس بهذا الإقرار فاستأذنت النائب العام وانصرفت مقتنعاً من أن ما أسموه تحقيقاً قد انتهى بالنسبة لي . لكن التليفون دق بعد يومين فحاطبني النائب العام واعتذر عن إزعاجي ثم طلب إلى أن أزوره زيارة أخرى بمكتبه مساء ذلك اليوم . وذهبت إليه فسألني بعض أسئلة لا قيمة لها ثم أخبرني أن التحقيق هدام إلى مصدر هذه الأوراق المزورة وأنهم ضبطوا أصول الورقتين محل التحقيق كما ضبطوا أوراقاً كثيرة أخرى مزورة كذلك . وإنما اهتموا إلى هذا المصدر بعد أن أخبرهم محمد سليمان هجرس أن الذي سلمه الوثيقتين لم يكن موظفاً بالمفوضية الروسية ، بل كان موظفاً بالسكة الحديد الممرية اسمه عبد العزيز جاد الحق ، وأن جاد الحق هذا يتصل بالمفوضية الروسية عن طريق موظفين ثلاثة منهم فتاتان ، فلما أدلى هجرس بهذه الأقوال فتشت النيابة منازل عبد العزيز جاد الحق ، فله أكثر من منزل واحد لأن له أكثر من زوجة ، فوجدت في منزل له بناحية « طرة » غرفة ملأى بهذه الأوراق المزورة ، ومن بينها أصول الورقتين اللتين أعطيت إلينا صورتهم . وأطلعني النائب العام على أوراق أخرى مزورة ذكر أن النيابة ضبطتها من بينها خطاب موجه إلى المفوضية الروسية أيضاً بالإمضاء سيف الإسلام عبد الله ، الأمير اليمني ، يتحدث فيه عن بتول اليمن وعن عروض قدمت لاستغلاله حديث من يعرف شؤون اليمن حق المعرفة . وأبدى النائب العام اغتباطه بالعثور على مصدر هذه الأوراق المزورة ، وشاركته في هذا الاغتباط وقلت له : الآن تستطيع أن تتصرف في القضية مطمئناً ، قال : كلا . بل لا بد من سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وهما عضوان في مجلس الشيوخ فلا بد من رفع الحصانة عنهما . قلت . . . أو ما أنت ستسألهما كشاهدين فلا ضرورة لرفع الحصانة . قال : ولو . أنا أخشى أن تثار هذه المسألة وتكون موضع مناقشة حين تثار في المجلس ، وأنا لا أريد هذا .

أما إذا كان لا بد من رفع الحصانة عنهما لسؤالهما فأطمئنتك عن علم أن الأمر سيتم من غير مناقشة في المجلس . فسأصل أنا بالرجلين وأطلب إليهما حين يبلغ إليهما طلب رفع الحصانة عنهما ، أن يكتبوا إلى رئيس المجلس بالموافقة على رفع الحصانة ، فيستطيع رئيس المجلس عند ذلك أن يجمع لجنة العدل بصفة مستعجلة ، وأن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس في اليوم نفسه فيوافق المجلس عليه من غير مناقشة ، وتسأل الرجلين في اليوم التالي فينتهي هذا التحقيق .

ولست أنكر أنني كنت جد حريص على انتهاء التحقيق ، حريصاً كذلك على أن يسمع النائب العام أقوال حسن باشا يوسف . وقد أفضيت إليه برغبتي في ذلك فكان جوابه : لا أرى أية ضرورة لسماع حسن باشا ما دمت قد قررت أن الأوراق عرضت عليه . قلت : ولكنها عرضت عليه للتحقق من صحتها أولاً . وهذا أساسي . فقال : لست أرى ضرورة لسماعه . وقدرت عند ذلك أنه مقتنع بالواقع الذي رويته له ، فازددت حرصاً على إنهاء التحقيق .

وإنما حرصت على هذا الإنهاء لأن النائب العام كان قد أصدر أمراً يحظر به على الصحف نشر أنباء التحقيق اعتماداً على المادة ١٩٣ من قانون العقوبات . لكنه أصدر هذا الأمر بعد أن كانت بعض الصحف المؤيدة للحكومة قد نشرت ما أرادت الحكومة نشره . وكان النائب العام يعد برفع الحظر متى انتهى التحقيق ، ويعترف بأن من حقنا أن نرد على ما نشره لولا أن مصلحة التحقيق توجب عليه التمسك بأمر الحظر إلى أن يتم هو إجراءاته . لهذا عاونه بالرائى حين أصر على رفع الحصانة عن علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب حتى تجرى الأمور بأسرع ما استطاع .

وخاطبت علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وذكرت لهما ما حدث . فلما أبلغا طلب رفع الحصانة كتبنا إلى رئيس مجلس الشيوخ بموافقتها على رفعهما ، وأقر المجلس هذا الإجراء في نفس اليوم . يوم الاثنين . وفي يوم الثلاثاء أول أيام رمضان طلبهما النائب العام ليذهبا إليه ، وطلب إلى أن أحضر ، فذهبت مع علوبة باشا . فألفينا حسن باشا عبد الوهاب سبقنا وعلمنا أن النائب العام سأل . وقد استمر يسأله من الساعة الثانية إلى الساعة العاشرة . واستمر يسأل علوبة باشا من الساعة العاشرة والربع إلى ما بعد منتصف الليل . فلما ذهبت إليه بعد سؤالهما قال : لقد قرر الباشاوات كل ما ذكرته فليس لدى ما أسألك عنه . قلت : لعل هذه السهرة في النيابة هي تحية رمضان ، ولعل سعادة النائب يستطيع التصرف في التحقيق الآن . قال : لقد أحلت الأوراق التي ضبطناها عند عبد العزيز جاد الحق إلى إدارة الطب الشرعى لإيداء الرأى في تزويرها .

ورفع النائب العام قراره بحظر النشر غداة ذلك اليوم فكتب محرر مجلة روز اليوسف مقالاً عن التحقيق وموضوعه جاء فيه . . .

« إنه حادث كان يجب أن يمر كما يمر أى حادث تصادم ، أو حادث نشل محفظة وجيه ، مما تنشره الصحف في عمود أخبار البوليس . . . فهو نتيجة طبيعية لنظام الحكم

الذى يعتمد على إفساد الذمم وشراء الضمائر والتحريض على الوشاية والتجسس . . .
 « وقد ثبت من التحقيق أن المتهمين فى هذا الحادث كانوا من عملاء وزارة الداخلية
 الذين يتعاونون مع البوليس السياسى واعترف فؤاد باشا سراج الدين بأنه كان يشتري الوشايات
 من هؤلاء المتهمين . . . فليس بمستغرب بعد هذا أن يقوموا بتروير خطاب أو وثيقة طمعاً
 فى زيادة الربح الحرام الذى تعترف به الدولة وتصرفه من الخزانة العامة . . .
 « وهم - أى هؤلاء المتهمين - ليسوا فى هذا الحادث جناة ، بل هم ضحايا . . .
 ضحايا النظام الذى أفسد أخلاقهم ، وقتل ضمائرهم ، وأرشدهم إلى الطريق الدنس
 الذى يرقون منه . . . ضحايا الأساتذة الكبار المحترمين الذين علموهم أن للوشاية ثمناً
 وللوقية أجراً وللدس على الأبرياء مكافأة . . .^(١)
 ورأيت الفرصة مناسبة لبيان وجهة نظرى فى هذا الأمر فبعثت إلى روز اليوسف بخطاب
 هذا نصه^(٢) :

. . . رئيس تحرير روز اليوسف

أدليت فى العدد الأخير من مجلتكم ببحث دستورى أثارته الوثائق التى تنسب إلى
 النحاس باشا أنه اتصل بالمفوضية السوفيتية وذلك لمناسبة اطلاع رئيس الديوان الملكى على
 هذه الوثائق . وذهبت إلى أن التصبر ليس جهة مختصة وأن غاية ما يملكه هو أن يحيل هذه
 الوثائق إلى الوزارة ، ورأيت لذلك أن اطلاع حسن باشا يوسف كان عملاً غير دستورى أملت
 فكرة رجعية لم يكن لى أن أقرها ، بل كان الواجب يقتضى تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان
 أو إلى الصحف أو إلى النحاس باشا نفسه .
 واسمحوا لى أن أخالف رأيكم فى هذا الموضوع سواء من الناحية الدستورية أو من
 الناحية العملية :

فما أحسبكم ترون أن إرسال الوثائق إلى النحاس باشا كان منتجاً . ولو أنها أرسلت
 إليه لبادر إلى تكذيبها - ولو كانت صحيحة - ولأثار من الضجة حولها ما أثار اليوم لأغراض
 حزبية . . . هذا فضلاً عن أنه طرف فى الموضوع فلا يجوز أن يكون حكماً فيه .
 وقد فكرنا فى تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان ، وفى إرسالها إلى الصحف ، ثم قدرنا
 أن النحاس باشا سيكذبها ولو كانت صحيحة ، وسيثير حولها ضجة ضخمة ليصرف الناس

(١) مجلة روز اليوسف السنة ٢٦ العدد ١٢٠٠ الصادر فى ١٢ يونيه ١٩٥١ . ص ٣ .

(٢) مجلة روز اليوسف العدد ١٢٠١ الصادر فى ١٩ يونيو ١٩٥١ ص ٤ .

عن التفكير في أمر وزارته ، وما هي سادرة فيه من غي أثار في الأرض الفساد .

ولما كان أكبر همتنا يوم حصلنا على الوثائق أن نصل إلى تأكيد لا يرقى إليه الريب في أمر صحتها وذلك رغم ما قام به علوبة باشا من إجراءات رجحت عندنا هذه الصحة ، لهذا رأينا أن نلجأ إلى رجل تكون تحت يده أوراق رسمية تحمل توقيع النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا ، فلجأنا إلى رئيس الديوان الملكي بالنيابة وأطلععه علوبة باشا على الوثيقتين للتحقق من صحتها . وكان تفكيرنا أنه إذا ثبتت هذه الصحة ثبوتاً يقينياً كان لديوان جلالة الملك أن يرتب على ذلك ما يراه من النتائج الدستورية ، وكان لنا من جانبنا أن نرتب عليه ما نراه سواء في البرلمان أو خارج البرلمان .

ولو أن حسن باشا يوسف تيقن من صحة الوثائق ، وأفضى بيقينه هذا إلى جلالة الملك لكان من حق جلالة الدستور أن يشير برأيه في هذا الموضوع على رئيس وزرائه ، إن رأى إبداء هذه المشورة . ولرئيس الوزارة بعد ذلك أن يكون له رأيه في الموضوع . فهو المسئول أولاً وآخراً عن تصرفه بحكم الدستور .

وجلالة الملك حقه الدستوري في المشورة . ذلك ما يجرى به الفقه الدستوري وما يستفاد صراحة من نص الدستور على أن أوامر الملك لا تخفى الوزراء من المسئولية ولا تكون نافذة إلا إذا وقعها الوزير المختص .

لم يطمئن رئيس الديوان بالنيابة إلى صحة الوثائق بعد أن بقيت عنده أياماً عدة ، فردها إلى علوبة باشا ، واعتبر هو من جانبه ، واعتبرنا نحن من جانبنا أن المسألة انتهت عند هذا الحد . وكنا نعتقد أنها لن تثار من بعد لأن الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ردت إلى علوبة باشا ، وذكر رئيس الديوان بالنيابة أنه لم يبق عنده من هذا الموضوع أثر .

كيف حصل النحاس باشا على صورة فوتوغرافية أخرى للوثيقتين فقدمها إلى النيابة مع بلاغه المشترك مع إبراهيم فرج باشا ؟

لقد كذب رفعته أنه تسلمها من القصر ، ولم تحقق النيابة كيف وصلت إليه . ولم تسأل حسن باشا يوسف في هذه المسألة ولا في غيرها ، مع أن اسمه ورد في التحقيق غير مرة ومع أنني طلبت سؤاله .

أحسبكم بعد الذي تقدم ، توافقوني على أن حرصنا على معرفة الحقيقة معرفة يقينية هو الذي دفع علوبة باشا - بموافقتي - فأطلع حسن باشا يوسف على هذه الوثائق للتحقيق من صحتها ، فإذا كانت صحيحة ترتبت عليها النتائج الدستورية التي أشرنا إليها . والرأي

الدستورى فى هذه النتائج هو ما ذكرت ، وهو المتفق مع التقاليد المتبعة فى البلاد الدستورية كلها .
فالقصر يملك من أسباب تحقيق الوثائق ما لا يملكه غيره وإن لم يكن سلطة تشريعية ولا سلطة تنفيذية ولا سلطة قضائية .

ثم إننى أحسبكم توافقونى أخيراً على أن الضجة التى أثارت حول هذا الموضوع ، إنما كانت زوبعة فى فنجان ، قصد بها إلى ستر تصرفات الوزارة فى المسألة القومية ونكوصها فى عهدنا إلى الوراء ، وستر تصرفاتها فى شئوننا الداخلية التى دب فيها الفساد من كل جانب .
وأدع المسألة الدستورية الآن وأتحدث فى الموضوع من حيث هو : لقد قدم النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا بلاغاً للنيابة يتهمونى فيه بأننى استعملت أوراقاً مزورة مع علمى بتزويرها ، وهما يعلمان بغير شك أن اتهامهما كاذب ، ومع ذلك جارتها النيابة ، وحققت بلاغهما وطلبت فى أثناء التحقيق رفع الحصانة عن رجل كان وزير عدل ومستشاراً فى النقض ومستشاراً فى الاستئناف هو أحمد على علوبة باشا ، وعن رجل آخر من رجال الجيش العظام تولى كبرى مناصبه جميعاً ، هو اللواء حسن باشا عبد الوهاب .
ما معنى هذا وما دلالة ؟

معناه أن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يميز لرجل تولى رئاسة أكبر هيئة تشريعية فى البلاد خمس سنوات ونصف السنة أن يستعمل أوراقاً مزورة مع علمه بتزويرها .

وأن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يميز لرجل كان وزيراً للعدل وقاضياً فى أكبر هيئة قضائية فى البلاد أن يرتكب مثل هذه الجرائم ، كما يميز اللواء عظيم من رجال الجيش أن يفعل مثل ذلك .

إذا كان هذا هو رأى النحاس باشا فهلا يكون معناه أنه هو نفسه يميز لنفسه أن يرتكب الجريمة فى سبيل النضال السياسى ، وأقل جريمة يرتكبها هى تقديم البلاغ الكاذب ؟
وإذا كان ذلك شأن عظماء مصر ، فأى مكانة تطمع أن تحتلها بين الأمم ؟

وإذا كانت النيابة لا ترى أن تسأل رئيس الديوان الملكى بالنيابة سموً بمركره عن السؤال ثم هى مع ذلك تطلب رفع الحصانة عن عضوين عظيمين من أعضاء البرلمان ، وهى تعلم سلفاً أنهما لم يرتكبا إثماً ، فما عسى أن يوصف به هذا التصرف فى أمة متمدينة ؟
لا أريد أن أطيل فى التعليق ولكن أشعر بالأسف أن تتدهور القيم الأخلاقية فى نفس من يتولى أمر هذه البلاد إلى هذا الحضيض .

إن لى النصيحة أسوقها إلى الذين دفعهم الحظ الطيب أو العاثر إلى الاشتغال بالسياسة ،
 ألا يزجوا بالقضاء فى نضالهم وخصوماتهم . فالقاضى المنصف فى النضال السياسى هو الرأى
 العام وهو الذى يميز الخبيث من الطيب وإن أعجبت فى بعض الأحيان كثرة الخبيث . .
 وفى الله مصر شر الذين يتشدقون بحبها ، فأكثرهم - إن صدق هذا الحب - كالدبة
 التى أرادت أن تنقذ صاحبها الصياد من ذبابة فأودت بحياته .
 وتفضلو

محمد حسين هيكى

كنت أتوقع أن يتصرف النائب العام فى التحقيق بعد يومين أو ثلاثة أيام من تحويله
 الوثيقتين إلى إدارة الطب الشرعى . بل الواقع أننى لم أفهم علة لهذا التحويل بعد أن ضبط
 البوليس أصول الوثيقتين مع أوراق أخرى من فصيلتهما بمنزل عبد العزيز جاد الحق .
 فإنما رجح صحتهما ما قيل من أنهما كانتا بملفات المفوضية الروسية . ولقد ذكر لى
 النائب العام يوم أطلعنى على الوثائق التى ضبطت بمنزل جاد الحق هذا أن القضية أصبحت
 قضية تلبس بالتزوير ، فأحالتها بعد ذلك إلى إدارة الطب الشرعى لم تزد عن أنها استكمال
 شكلى للإجراءات كان من اليسير الاستغناء عنه ، وكان فى مقدور النائب العام على
 أية حال أن يضع قراره بالتصرف فى التحقيق ليعلمه ساعة يصله تقرير الطب الشرعى
 بتزوير الوثائق .

مع ذلك انقضى أسبوع وانقضى أسبوعان ولم يعلن القرار ولم يعرف أحد أقدمت
 إدارة الطب الشرعى تقريرها أم لم تقدمه . وفى هذه الأثناء جعلت أفكر فى هذه التحقيقات
 وفى إجراءاتها وما تدل فى رأى عليه . لقد زارنى النائب العام بمنزلى فأفضيت إليه بكل شئ
 لأننى اعتقدت أن المجاملة هى التى دفعته ليحضر عندى ، أنا الوزير السابق ورئيس
 مجلس الشيوخ السابق ، فلا يكلفنى عناء الانتقال إلى النيابة . وقد أملت عليه فى محضر
 التحقيق كل هذه المعلومات : مع ذلك جعل يسألنى ساعتين كاملتين أسئلة ما أشك فى أنه ،
 بذكائه العادى ، كان يقدر أنها لا تقدم ولا تؤخر . أترأه كان يصنع هذا الصنيع لو أن
 البلاغ الذى كان يحقق مشتملاته قدم إليه من أحد الأفراد ، ولم يقدم إليه من رئيس
 الوزراء ومن وزير معه ؟

وزاد من عجبى ما علمته بعد انصراف النائب العام من منزلى من أن المنزل أحيط
 برجال البوليس السرى ، ثم ما نشرته الصحف فى الصباح الباكر غداة التحقيق من أن

النائب العام فتش منزلي . كان هذا البوليس السرى الذى أحاط بالمنزل موكلاً بمهمة تتصل بتفتيش المنزل إذن لأن هذا التفتيش كان محتملاً . أليس ذلك عاراً يدمغ جبين الحكم فى أى بلد يجرى فيه شئ من مثله ؟ فما الذى يدعو إلى التفتيش فى تحقيق مسألة من هذا القبيل ، حتى لو أن البلاغ كان مقدماً ضد شخص عادى ، بل ضد شخص ذى سوابق . إن الورقتين اللتين كان التحقيق يجرى بشأنهما إنما كانتا صورتين فوتوغرافيتين . أظن النحاس باشا أم ظن النائب العام أننى زورت أصول هاتين الورقتين ، وأن هذه الأصول كانت عندى ، وأن التفتيش كان المقصود به أن يعثر المحقق عليهما ؟ إن يكن ذلك قد دار بخاطر أحد من هؤلاء السادة فما بالهم لم يفتشوا ؟ . وإن لم يكن هذا الفرض قد دار بخواطرهم فعلام هذه الضجة إلا أن يكون الغرض منها التشهير لمجرد التشهير ، وإشراك النيابة ، وهى إحدى سلطات العدالة ، فى هذا التشهير ؟ وإذا كان ما دار بخاطرهم مقصوداً على البحث عن الصور الفوتوغرافية التى قدمت إلى رئيس الديوان بالنيابة : أفما كان واجباً عليهم أن يسألوا رئيس الديوان بالنيابة قبل أن يسألونى ليدكر لهم أن علوبة باشا قدم إليه الأوراق بغية التأكد من صحة التوقيع عليهما أو عدم صحته ، وأنه رأى مع علوبة باشا مطابقة التوقيعات للإمضاءات الواردة على الأوراق الرسمية الموجودة بالديوان الملكى . ثم ليدكر أنه رد الأوراق لعلوبة باشا ولم يردها لى ؟ . هذه أوليات درسناها فى تحقيق الجنابات ، وكنت ألقبها على طلبة قسم العلوم الجنائية بالجامعة المصرية حين كنت أدرس فيها تحقيق الجنابات العملى . أفغابت هذه الأوليات عن النائب العام لأن البلاغ الذى أدى إلى التحقيق كان مقدماً من رئيس الوزارة ؟ أم غابت عنه لأنه لم يشغل طوال حياته القضائية بالأمور الجنائية كما أخبرنى علوبة باشا ، وكان زميلاً للنائب العام حين كانا مستشارين بمحكمة النقض والإبرام ؟ سواء أكان هذا أم ذاك فهو أمر يثير العجب ويدعو إلى التفكير .

ثم ما بال النائب العام قد أصر أشد الإصرار على ألا يسأل رئيس الديوان بالنيابة ، حسن باشا يوسف ، فى هذا التحقيق . فقد طلبت إليه غير مرة أن يسأله ، فهو الذى قدمت إليه هذه الأوراق ، وهو الذى يستطيع أن يقول أقدمت إليه للثبوت من صحتها أم لغرض آخر ، وهو الذى يملك أن يذكر ما دار بينه وبين علوبة باشا ، وما دار بينه وبينى . وأقواله حاسمة فى تصوير الوقائع وفى تقرير ما قد يترتب عليها من مسئولية سياسية أو غير سياسية .

أترى النائب العام رأى مركز رئيس الديوان الرسمى أسمى من أن يسأل صاحبه فى تحقيق . أذكر أن حسين رشدى باشا سئل وهو رئيس للوزراء فى تحقيق جنائى ، ولم يفكر أحد يوم ذاك فى أن المنصب وإن سُمى يعنى صاحبه من المعاونة فى إنارة الطريق أمام العدالة . أترى القيم فى عهدنا هذا تغيرت عما كانت عليه فى ذلك العهد ، وأن عدالة يومئذ لم تكن تفرق بين الناس بسبب مناصبهم ، على حين ترى عدالة عهدنا هذا أن للمناصب حرمة أكبر من حرمة العدالة ؟

وسأل النائب العام الأميرالاي محمد سليمان هجرس غداة حضر إلى بمنزلى وسألنى . وقد أقر هجرس كل ما قلت وأضاف إليه ما يؤيده . مع ذلك حرص النائب العام على أن أذهب إليه بمكتبه فى النيابة ثلاث مرات بعد ذلك ، ولم يجد فى كل مرة أمراً ذا بال يسألنى عنه . أفكان القصد من هذا الاستدعاء المتكرر تغذية الصحف وإشعار الرأى العام بأن شيئاً ذا بال يجرى مع رئيس الشيوخ السابق ، حين لم يكن فى الحقيقة شيء ذوبال أو غير ذى بال ؟

وكان عبد الرحيم بك غنم ، النائب العام ، يوجه لى بعد ذلك كله أسئلة لا أراها تنتج فى التحقيق أو تؤدى إلى غاية ، فكنت ألاحظ ذلك له فيجيبنى : إبنى أريد أن أحقق دفاعك . فسألته غير مرة : أفأنت توجه إلى تهمة إذن لتحقيق دفاعى عنها ، فكان جوابه : إنما نريد أن نصل إلى الحقيقة . ولم أفهم أنا فى كل أدوار التحقيق أية حقيقة يريد أن يصل إليها بعد أن أوضحت له الحقيقة كلها منذ اللحظة الأولى .

وقد كان من نتيجة ما ذكرته فى هذا التحقيق ومما أدى إليه من سؤال الأميرالاي هجرس أن اهتمت النيابة إلى عبد العزيز جاد الحق ، وأن ضبطت عنده أوراقاً كثيرة منسوبة إلى أشخاص سياسيين قررت إدارة الطب الشرعى أن توقيعاتهم مزورة بطريق « الشف » فكان حقاً على النيابة وقد أوصلها ما ذكرت إلى ما لم يلتطع أحد أن يوصلها إليه من قبل أن تغتبط بالعثور على هذه الأوراق ومعرفه مصدرها ، وأن تتبين أن الذين وضعوا هذه الأوراق إنما أرادوا اتخاذها أحبولة لتصيد المال ممن يظنون أن هذه الأوراق تعينهم ، فهى إحدى الطرق الاحتياالية التى تتألف منها جريمة النصب . لكن عبد الرحيم بك غنم أبى أن يتجه هذا الاتجاه على وضوحه ، كأنما شعر أن مهمته أن يصل إلى إثبات ما ورد فى بلاغ النحاس باشا أو أن يدل على الأقل على أن هذا البلاغ يحتمل الصحة ، ولهذا شغل نفسه فيما شغل بالوسيلة التى تؤدى إلى سؤال حسن باشا عبد الوهاب وأحمد على علوبة باشا

وهما عضوان بمجلس الشيوخ يتمتعان بالحصانة البرلمانية . وأفضى إلى بما يشغل باله فذكرت له أنه في غير حاجة إلى أن يطلب رفع الحصانة ، فهو سيألفهما بوصفهما شاهدين . وسامع الشهادة ليس إجراء جنائياً ضد الشاهد . لكنه أفهمنى أنه يريد سؤالهما من غير أن يحلفا اليمين ، أى أنه ، برغم ضبط الأوراق عند عبد العزيز جاد الحق . كان لا يزال يريد أن يظن أنهما قد تكون لهما يد في التروير ، أو أنهما كانا يعلمان به . وعجبت كل العجب لهذا الاتجاه إزاء رجل كان زميلاً له في محكمة النقض منذ أشهر ، ثم كان وزير العدل فكان بذلك رئيساً له حين نقل هو ، عبد الرحيم بك غنيم ، من محكمة النقض إلى مجلس الدولة ، وإزاء رجل آخر لواء بالجيش ، وقد تقلد في الجيش من عليا المناصب ما يدل على تقديره والثقة به .

وزاد من عجبى أن يحرص النائب العام على سؤال رجلين لهما هذه المكانة وأن يأبى سؤال حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكي بالنيابة .

وسألت عن مصدر حرجه في طلب رفع الحصانة فلم يكن مصدر هذا الحرج مقام الرجلين ومكانتهما ، بل خشية أن تثور في الجلسة التي يبلغ فيها طلب رفع الحصانة مناقشات حول التحقيق برغم قراره حظر النشر في موضوع التحقيق . فقلت له : إن يكن ذلك سبب حرجك فأنا مطمئن إلى أن ما تخشاه لن يحدث . فسيكتب الرجلان إلى رئيس مجلس الشيوخ للموافقة على رفع الحصانة إذا أنت طلبت رفعها غداً وستمر المسألة من غير مناقشة بعد غد . لتستطيع أن تسألها يوم الثلاثاء . وتم ما ذكرت وطلب الرجلان إلى النيابة يوم الثلاثاء أول يوم من شهر رمضان كما قدمت .

وانتظرنا قرار عبد الرحيم بك غنيم في التحقيق فإذا به لا يصدر إلا بعد ثلاثة أسابيع من اليوم الأخير الذى سمع فيه علوبة باشا وحسن عبد الوهاب باشا ، وإذا به يحاول في جهد مضن أن يورد ما قام بنفس عبد الرحيم بك من شبهات تدعوه للظن بأنا ربما كنا نعلم أن الصورتين الفوتوغرافيتين مزيفتان ، ليقول بعد ذلك إنه لا يستطيع القطع بصحة هذا الظن وإنه لذلك يحفظ بلاغ النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج بالنسبة لنا ، ويقرر رفع الدعوى على عبد العزيز جاد الحق والأميرالاي محمد سليمان هجرس بتهمة تروير هذه الأوراق .

ولا أدل على الجهد المضنى الذى بذل في صياغة القرار لتسوين ما قام بنفس النائب العام من ظن من تلاوة هذه الفقرات من القرار ونصها . .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أنه يقوم في وجه أدلة نفى العلم بالتزوير قرائن ودلائل من شأنها أن تثبت العلم به غير أن هذه الدلائل ليست كافية للقطع بثبوت الركن المعنوي لجريمة استعمال الأوراق المزورة على ما جرى به قانون العقوبات وقضاء محكمة النقض من أنه هو العلم بالتزوير علم اليقين .

« ومن حيث إن لذلك وفي مقام تحديد المسؤولية الجنائية ونزولا على حكم القانون لا يكون ثمة مناص من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على حضرات أصحاب السعادة حسن عبد الوهاب باشا وأحمد على علوبة باشا ومحمد حسين هيكل باشا^(١) .

كنت مسافراً صباح الغد من صدور ذلك القرار إلى لبنان . لكنني لم أر أن أدعه دون تعليق عليه ، فاتصلت بعلوبة باشا ، وكان يومئذ يعالج بالمستشفى ، فألفيته حريصاً من جانبه كذلك على أن ينشر كلمة يعلق بها على هذا القرار . وفي صبح الغد ، وأنا في طريق إلى الإسكندرية أركب منها الباخرة إلى بيروت ، قرأت في الصحف التعليق الموجز الذي بعثت به إليها^(٢) ، والتعليق الذي بعث به علوبة باشا . وأنا أثبتهما هنا كما أثبت فقرات قرار النائب العام لأن الوثائق الثلاث ترسم صورة من الحكم في مصر وكيف كان يجري في ذلك العهد .

وأما تعليق علوبة باشا فهذا نصه :

« لم يغب بعد عن الأذهان أنني بمجرد علمي بأن وزارة العدل طلبت إلى مجلس الشيوخ رفع الحصانة عن حسن عبد الوهاب باشا وعني كتبت إلى المجلس أبدى موافقتي على طلب الوزارة وصرفت النظر عن كون الحصانة من حق المجلس وتقديره الخاص ولا شأن فيها للعضو المقصود منها ، وبأنها لا ترفع إلا لتحقيق تهمة موجهة إلى عضو البرلمان . وشيء من ذلك لم يحصل بالنسبة إلينا إلى ما قبل صدور قرار النائب العام بالتصرف في القضية بأن (لا مناص) من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على وعلى زملائي كتبت بذلك ظناً مني بأنه يجب أن نتعاون جميعاً على ظهور الحقيقة في أمر الوثائق واطمئناناً إلى ما تحت يدي من الأوراق وقد كان لها وحدها الفضل كما ظهر في الكشف عن الجماعة التي ظلت سنوات تدس وثائق على غيرنا من الأشخاص والهيئات والمصالح الرسمية .

(١) عدد صحيفة الأهرام الصادر في يوم الثلاثاء ٢٦ يونيو ١٩٥١ .

(٢) بالرجوع إلى الصحف اليومية الصادرة في هذا التاريخ لم نتمكن من العثور على نص التعليق المشار إليه ، وجدنا فقط تعليق علوبة باشا الذي أثبتناه بنصه (الناشر - أحمد هيكل) .

وثقة منى ، بأن الحكومة مهما قصدت من أن تتخذ من هذه المسألة فرصة للنيل سياسياً من رئيس حزب معارض ومن زميلين لها ماضيها ومركزها الاجتماعى ، بأن فى مصر قضاء كفيلاً بأن يحول بينها وبين تحقيق مأربها عن طريقه ، وفاتنى أن أقترض أن النيابة وإن التقت معنا فى أن أية جريمة معدومة الأركان بالنسبة إلينا إلا أنها مع ذلك تجهد نفسها لكى تتبع كل ما يخل إليها أنه مبرر لهذه النتيجة التى انتهت معنا إليها فترد عليه بمقولة أن فى القضية قرائن ودلائل « كذا » تثبت توافر تلك الأركان . وإنى إذ أرى أن النيابة بهذا تقف بيننا وبين القضاء أبادر كما كان شأنى فى رفع الحصانة البرلمانية إلى أن أقدم إلى سعادة النائب العام بأن هذا القول منه يتعين معه عليه أن يرفع الأمر فى شأننا إلى القضاء بل إنى ألح عليه فى ذلك فإن لم يفعل فإنى أتحدى المجنى عليهما فى نظر النيابة ، وهما رفعة النحاس باشا ومعالى إبراهيم فرج باشا ، بأن يستعملا حقهما فى رفع اللجنة المباشرة علينا ، فإن لم يفعلا فإن للنيابة أن تطلب اعتبار الوثيقتين ورقتين رسميتين لنسبتهما إلى رئيس الوزراء ووزيره ، فى شأن يتصل بسياسة الدولة وبذلك ينتقل اختصاص نظر القضية إلى محكمة الجنابات وهذه لها بحكم القانون أن تقيم من نفسها الدعوى علينا إذا أقرت ما جاء فى قرار النائب العام من « أن بالقضية قرائن ودلائل كثيرة تثبت علم التزوير » فإن لم يفعل النائب العام والمجنى عليهما شيئاً من ذلك كان لى كل الحق فى أن أعتبر ما جاء بالقرار مما لا يتفق مع نتيجته لغوا وانحرافاً فى نظرى عن المنطق السليم . فإن سعادة النائب العام الذى لم يقصد بداهة هذا الانحراف كان لاشك يترتب فى تضمين قراره ما تضمن لو قدر أنه بعمله سيحرم رئيس حزب سياسى معارض وزميلين له من أعضاء البرلمان من حقهم الطبيعى فى الدفاع عن أنفسهم وأن هذا الحرمان هو فى صالح رئيس الوزراء وأحد الوزراء .

وإذ كان سعادة النائب العام قد أشار فى قراره إلى وثيقة الإخوان المسلمين التى أنكرتها السفارة البريطانية فلعل سعادته يكون قد تتبع ما نقلته إليه فى التحقيق عن لسان الأميرالاي هجرس بك عن طريقة الحصول على تلك الوثيقة والشخص الذى اشتراها وهو شقيق أحد الوزراء والثن الذى دفعه وتاريخ ورقم الشيك . فإن تزويرها واستعمالها جريمة فى نظر القانون مماثلة للجريمة التى أصدر قراره فيها (١) .

خاتمة

وبعد ، فقد رأى القارئ في ثنايا هذا الكتاب بعض ما كان الدكتور هيكل ينوى كتابته من فصول هذا الجزء الثالث من مذكراته في السياسة المصرية ، كالفصل الخاص بإدارة السودان أو ما اصطلح على تسميته في ذلك الوقت بسودنة الوظائف . واهتمام الدكتور هيكل بالسودان معروف من قديم ولعل القارئ يذكر كتابه الصغير « عشرة أيام في السودان » الذى أصدره في سنة ١٩٣٥ والذى يبرز إلى حد كبير اهتمامه ، كصحنى في ذلك الوقت ، بالسودان وأموره .

كما أنه كان يقدر لهذا الجزء أن يشتمل على فصل خاص عن قيام جامعة الدول العربية ونشاطها في السنين الأولى من حياتها وموقف مصر والمصريين منها وأثرها في تسير أعمالها . كذلك كان يقدر له أن يتناول في فصل خاص تطور الحياة النيابية في مصر منذ بدأت فيها هذه الحياة النيابية بشيراً بديمقراطية حقيقية ، وقد كان دافع الدكتور هيكل إلى ذلك اقتناعه بأن الديمقراطية كنظام متحرر هي أفضل ما وصل إليه الفكر السياسى في تصوير نظم الحكم .

ولعل هذا الجزء الثالث من المذكرات ، مع جزأها السابقين ، يكمل أو يكاد ، أمام الشباب الذى أهده الدكتور هيكل مذكراته ، الصورة التى أراد أن يرسمها لما اتصل هو به من حياة مصر السياسية ، لتكون لنا اليوم « موعظة وعبرة » فى سعينا نحو إقامة نظام ديمقراطى حر لا تعصف به الأهواء والرياح .

« الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » .

أحمد هيكل

المحامى

فهرس

الصفحة

الفصل الأول

فلسطين إسرائيل

وعد بلفور ، وظروف صدوره - حق تقرير المصير : كيف طبق - انتهاء الحرب العالمية الأولى وإعلان حق الشعوب في تقرير مصيرها - إنجلترا في فلسطين - موقف اليهود من الهجرة إلى فلسطين - الوكالة اليهودية ونشاطها - مقاومة العرب في فلسطين للهجرة اليهودية - الصحافة المصرية - نظرية الاستيعاب - هتلر والنازية ودورها في زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين - موقف الساسة العرب من قضية فلسطين - ثورة ١٩٣٦ - موقف مصر الرسمي من القضية - محمد محمود باشا يكتب إلى المستر نيفيل تشمبرلين - مؤتمر المائدة المستديرة في لندن سنة ١٩٣٩ - الحرب العالمية الثانية : مواقف اليهود والعرب من المتحاربين - سير الحرب حتى سنة ١٩٤٢ - تصريح إيدن حول انتظام الدول العربية في جامعة خاصة والدوافع إليه - التنافس الفرنسي البريطاني في المنطقة - محادثات إنشاء الجامعة العربية - وضع فلسطين في الجامعة العربية - تطور التفكير السياسي لليهود : من نظرية الاستيعاب إلى إقامة الدولة الصهيونية - موقف بريطانيا من هذا التطور - مقتل لورد موين في القاهرة - مؤتمر بلودان سنة ١٩٤٧ - طلب تقرير عروبة فلسطين من قبل الأمم المتحدة - فلسطين دولة عربية متسامحة - اليهود يصرون على الدولة اليهودية - التقسيم - مناقشة الأمر في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ - أمريكا وروسيا تعلنان موافقتهما على التقسيم - تحفظ بريطانيا - دلالته - مفاجأة تخلى بريطانيا عن التزاماتها في فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ - موقف الباكستان من تقرير لجنة التقسيم - الدعاية الصهيونية خلال نظر مشروع التقسيم - محاولة تأجيل نظر الموضوع إلى الدورة التالية - دعوة أبناء الجاليات العربية من مختلف الولايات لمواجهة النشاط الدعائي الصهيوني - التصويت ومحاولة إسقاط مشروع التقسيم - ما بعد قرار التقسيم : الحرب - قوات المتطوعين أم القوات الرسمية - التغير المفاجئ في اتجاه الحكومة المصرية والدول العربية - مجلس الشيوخ يعقد جلسة سرية لبحث الأمر - سير العمليات وصيغة البلاغات العسكرية - موقف إنجلترا - وساطة الكونت فولك برنادوت - موقف العرب من عقد الهدنة - انتهاء الهدنة الأولى واستئناف القتال - العمليات تسير في غير صالح العرب - اليهود يواصلون السعي للصلح مع العرب - اغتيال برنادوت بعد تقديمه تقريره - الجمعية العامة تنظر وصية برنادوت - موقف مصر والدول العربية منها - اليهود يقاومون المقترحات - اغتيال النراقشي باشا - إسرائيل تستمر في اتصالاتها مع العرب - رالف بانس يستأنف مهمة برنادوت في قبرص

الفصل الثاني

النزاع المصري الإنجليزي في مجلس الأمن

قطع المفاوضات مع إنجلترا في سنة ١٩٤٧ - اللجوء إلى مجلس الأمن - الرأي العام المصري يدعو إلى وحدة الصف - المائدة المستديرة - الوزارة القومية - موقف الوفد - النظرة الحربية لأمر يتعلق بمصلحة البلاد العليا - التفكير في إعادة الهيئة السياسية التي تتول مفاوضة إنجلترا - مجلس جامعة الدول العربية يبحث الخلاف بين مصر وإنجلترا - طرح الأمر على مجلس الأمن - تشكيل وفد مصر من الأحزاب المؤتلفة - النقراشي باشا في مجلس الأمن - فض الدورة البرلمانية بعد إقرار الميزانية ومشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان - رئاستي لوفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة - الحكومة لا تمدني بأية بيانات عن موقفها تجاه المسائل المطروحة على الجمعية العامة - مجلس الأمن يؤجل مناقشة المسألة المصرية - موقف مصر وإنجلترا في المجلس - المجلس هيئة سياسية تتبع مصالح الدول - المجلس لا يتوصل إلى قرار والنزاع يبقى معلقاً أمامه - محاولة إقناع الولايات المتحدة بضرورة جلاء إنجلترا من مصر - إنجلترا تريد أن تدع مصر في يدها سياسة مجهولة . . .

الفصل الثالث

مأساة ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠

الوفد يفوز في انتخابات سنة ١٩٥٠ ويشكل الحكومة - اللجنة المالية بمجلس الشيوخ تعارض عودة الاستثناءات - الوزارة تحاول التخلص من المعارضة - استقالة رئيس ديوان المحاسبة وأسبابها - الاستجواب حول تصرفات الحكومة التي أدت إلى الاستقالة : مسألة مستثنى الموازنة وكريم ثابت ومسألة مشتريات الذخيرة للجيش - مضبطة الجلسة خير تصوير لما دار في هذا الموضوع - اقتراح تشكيل لجنة برلمانية لتحقيق المسألتين - موقف الملك من مجلس الشيوخ ومن رئيسه بعد الاستجواب - انقلاب دستوري مروع - موقف المعارضة بعد هذا الانقلاب - محاولة الحكومة تسوية هذا الانقلاب الدستوري - الاحتجاج ومقاطعة أعمال المجلس - الموقف يقتضي ردًا أكثر جرأة - موثق من الاتحاد البرلماني الدول - عريضة المعارضة - مصادرة الصحف التي تنشرها - كريم ثابت ومصدر نفوذه - مسألة ترشيحه لعضوية شركة قناة السويس - الملك يجب أن يحمي رجاله - الحياة النيابية في مصر مسرحية تمثل

الفصل الرابع

قضية الوثائق السياسية المزورة

القيمة السياسية للوثائق التي تنسب إلى الشخصيات والسفارات - رأي في صرف النظر عن الوثيقتين المنسوبتين إلى النحاس باشا - أخذ صور من هاتين الوثيقتين - علوبة باشا يقتنع بصحة الوثيقتين - رأي في تقديم الوثائق إلى البرلمان وإلى الصحف - علوبة باشا يقترح عرضهما على الديوان الملكي للتأكد من صحتها - رئيس الديوان الملكي يتحقق من صحة الوثيقتين ويرى عرض الأمر على الملك - كبار شخصيات الحزب يصرون على كى أقابل رئيس الديوان الملكي - السعديون يشيرون على بمقابلة رئيس الديوان - حسن باشا يوسف يطلب مقابلي - تفسير عبارات الوثيقتين - الحديث في شأن المفاوضات بين مصر وإنجلترا وعدم تقدمها - نفقات هذه المفاوضات ونفقات وفد مصر في الأمم المتحدة - الحديث يتناول استجواب مجلس الشيوخ - هل يفتح الباب بين المعارضة والقصر من جديد - استيلاء رجال الحكم على أموال بغير حق - موقف وزراء الأحرار الدستوريين - تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة وتدخل القصر فيها - دور البرلمان وكيف يجب أن يكون - حسن باشا يوسف يحتفظ بصورة الوثيقتين ثم يعيدهما إلى علوبة باشا بعد بضعة أسابيع وانتهاء أمرها - الصحف تنشر خبر المقابلة برغم الاتفاق على عدم إذاعته - استجواب وزير الخارجية في مجلس الشيوخ عن المحادثات المصرية البريطانية - النائب العام يحقق أمر الوثائق وتقديمها إلى القصر - العدالة أداة من أدوات النضال السياسي - صورة الوثيقتين وكيف وصلتا إلى النحاس باشا - هل لكريم ثابت باشا دور في حصول النحاس باشا على صورة الوثيقتين - النائب العام لا يرى أن هناك ما يستدعى سؤال حسن باشا يوسف برغم أهمية دوره - هجرس يقر كتابة بصحة الوثائق - النيابة تهتدى إلى مصدر هذه الأوراق المزورة - النائب العام يصارع ذلك على سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب - ويطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهما - النائب العام يحظر النشر عن التحقيقات بعد أن نشرت عنها الحكومة ما تشاء - الصحف تتناول الأمر بعد رفع الحظر - الإجراءات التي صاحبت التحقيق ودلائلها - هل يعنى المنصب الرسمي في مصر صاحبه من المتول أمام العدالة - النيابة تحفظ التحقيق بالنسبة لنا بعد أسابيع من انتهائه - ردنا في الصحف على هذا القرار والمطالبة برفع الأمر إلى القضاء